

قرار وزاري رقم (113) لسنة 2002م

بإعادة تشكيل لجنة التراخيص الخاصة بمزاولة الاتجار في الأنشطة الزراعية

وزير الزراعة والثروة السمكية،

بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972م في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون الاتحادي رقم (21) لسنة 2001م في شأن الخدمة المدنية في الحكومة الاتحادية،
وعلى القوانين الاتحادية أرقام (38)، (39)، (41)، (42)، لسنة 1992م في شأن إنشاء المشاتل واستيراد وتداول الأسمدة والمصلحات الزراعية ومبيدات الآفات الزراعية، واستيراد وتداول البذور والتقاوي، والقرارات الوزارية الخاصة باللوائح التنفيذية لهذه القوانين.

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 1989م في شأن الهيكل التنظيمي لوزارة الزراعة والثروة السمكية،
وعلى القرار الوزاري رقم (164) لسنة 1999م بتشكيل اللجنة الخاصة بمنح وتجديد التراخيص للأفراد والشركات والمؤسسات لمزاولة الاتجار في الأنشطة الزراعية.
وبناء على مقتضيات المصلحة العامة.

قرر:

المادة الأولى

يعاد تشكيل اللجنة الخاصة بمنح وتجديد التراخيص للأفراد والشركات والمؤسسات لمزاولة الاتجار في الأنشطة الزراعية والمشكلة بموجب المادة الأولى من القرار الوزاري رقم (164) لسنة 1999م على النحو التالي:

المهندس/ حمد سيف علي المزروعى، مدير إدارة الخدمات الزراعية، رئيساً.

الدكتور / عبد الله حسين العبودي، مدير إدارة الأبحاث والإنتاج الزراعي، نائباً للرئيس.

المهندس/ عبد الله محمد عبد الله، مدير إدارة الوقاية والإرشاد الزراعي بالوكالة، عضواً

المهندس/ محمد موسى عبد الله، رئيس قسم الحجر الزراعي، عضواً

المهندس/ محمد سعيد محمد عبد الله، مدير إدارة الخدمات الزراعية، مقرراً

المادة الثانية

تكون مهام اللجنة كما يلي:

(1) بحث الطلبات المقدمة من الأفراد أو الشركات أو المؤسسات أو المحلات العاملة في المجال الزراعي بغرض الحصول على تراخيص أو تجديد القائمة منها وذلك وفقاً للشروط والمتطلبات الواردة في النموذج رقم (1) الخاص بالاتجار في البذور والتقاوي والمبيدات والأسمدة.

(2)

(2) استيفاء الشروط الفنية التي تطلبها الوزارة في المشاتل التجارية والخاصة ومحلات بيع وعرض الشتلات والنباتات المختلفة حسبما هو وارد في النموذج رقم (2).

- (3) على الأفراد والشركات والمؤسسات الالتزام بالقرارات والضوابط والتعليمات التي تصدرها وزارة الزراعة والثروة السمكية بشأن تنظيم عمليات الإنتاج والاستيراد والتداول والاتجار في كافة مستلزمات الإنتاج الزراعي.
- (4) كل من يخالف القوانين والقرارات واللوائح والضوابط والشروط الفنية والمتطلبات الواردة في النموذجين (1) و (2) والتي تصدرها الوزارة في هذا الشأن سيتعرض للجزاء بموجب تلك القوانين وتعديلاتها.
- (5) يجوز لرئيس اللجنة الاستعانة بمن تراه مناسباً من الفنيين سواء كان ذلك من داخل الوزارة أم خارجها، كما يجوز له مخاطبة الشركات أو المؤسسات أو المحلات العاملة في المجال الزراعي.
- (6) تعقد اللجنة اجتماعات دورية لمتابعة مدى التزام الأفراد والشركات والمؤسسات بهذا القرار والنماذج الواردة ذكرها فيه، وترفع اللجنة توصياتها إلى وكيل الوزارة المساعد للشؤون الزراعية لإجراء اللازم بشأنها.

المادة الثالثة

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، ويلغى كل ما يخالفه أو يتعارض معه من قرارات سابقة، وينشر في الجريدة الرسمية.

سعيد بن محمد الرقباني
وزير الزراعة والثروة السمكية

صدر في: 18 محرم 1423 هـ

الموافق: 1 / 4 / 2002م